بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيسْ ،
أصحاب المعالي والسعادة ،
السيدات والسادة ،

يسعدنا أن نعرب لكم مرة أخرى ، عن تثمين المملكة المغربية لمقاصد وأبعاد " **مبادرة الإدارة الرشيدة** " موضوع هذا الملتقى ، وأن نؤكد لكم تجاوبنا وتفاعلنا مع مسارها منذ انطلاقها السنة الماضية وذلك من خلال مجموعات العمل الستة المنبثقة عنها .

والشكر موصول لجمهورية مصر العربية الشقيقة والقائمين على تنظيم هذا اللقاء الرفيع المستوى ، الذي نعتبره محطة أساسية نقف سويا من خلالها على مدى استلهامنا للخطط الإصلاحية التي من شأنها الدفع بتفعيل وتجسيد أهداف وأسس الحكامة الرشيدة لخدمة التنمية بأقطارنا .

كما نعتبر هذا اللقاء فرصة سانحة تتيح لنا تقاسم انشغالاتنا واهتماماتنا والاستئناس برُئَانا ومقارباتنا في تسطير الخطى والبرامج الحثيثة التي تقودنا إلى تكريس الركائز والأسس التي تتبني عليها هذه المبادرة .

وإنه لمن دواعي اعتزازنا أن نستعرض عليكم في هذا الصدد بعض الملامح الرئيسية لجهود المملكة المغربية عبر المحاور والمواضيع التي تقوم عليها مبادرة الإدارة الرشيدة ، وأن نتقاسم معكم معالم

الاستراتيجية الوطنية التي تعتمدها الحكومة لتحديث القطاع العام وتأهيل كل مكونات وركائز الحكامة الرشيدة بالمغرب .

حضرات السيدات والسادة ،

تنهج المملكة المغربية بلد التعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، كأسس استراتيجية لإنجاح التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد ، مدعومة في كل ذلك بإرادة ملكية قوية جسدها بشكل خاص **"المفهوم الجديد للسلطة"** الذي حدده جلالة الملك محمد السادس كإطار مرجعي لمسار المشروع الديمقراطي المجتمعي الحداثي للمملكة و**"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"** التي تروم إشراك جميع مكونات المجتمع المغربي في الجهود والمبادرات الإصلاحية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

هكذا ، وانسجاما مع أهداف ومقاصد **"مبادرة الإدارة الرشيدة"** ، اعتمدت الحكومة المغربية استراتيجية وطنية ، شمولية ومترابطة تستهدف دعم التدبير الجيد للشأن العام ، وترتكز على تحليل الواقع ومعاينة مواطن الخلل والبحث عن البدائل والحلول الملائمة ، كما تعتمد فتح باب الحوار وتوسيع الاستشارة مع مختلف الفرقاء والأطراف المعنية بمسلسل التغيير ، وذلك لضمان رؤية إصلاحية واضحة ، شمولية ،

منسجمة ، متكاملة ومندمجة يتم على أساسها وضع برنامج يمتد على الأمد القريب والمتوسط والبعيد ، وفق أهداف محددة وتدابير عملية .

وقد كان لزاما ، لبلورة هذه الأهداف والتدابير ، إيجاد الأجوبة والبدائل لمجموعة من التساؤلات والاستفسارات التالية :

- ما الذي يجب عمله لتأهيل الإدارة ، إزاء ما تعرفه من تضخم وبطء في الأداء وضعف المردودية ، حتى تصبح من الآليات الفاعلة في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؟
- كيف يمكن إعادة النظر في دور القطاع العام حتى يصبح منسجما مع المكونات الأخرى للمجتمعات العربية من قطاع خاص ، ومجتمع مدني وأحزاب سياسية ؟
- ما هي المهام ذات الأولوية التي يجب على الدولة مباشرتها في سياق التطورات والتحولات التي تفرزها الإكراهات الدولية ؟
- كيف يمكن إذن دعم دور الإدارة لكي تواكب هذه التطورات وتتلاءم مع محيطها وإدراج هذا الدور ضمن مشروع إصلاحي دائم ، تدريجي بتكاليف مادية واجتماعية وسياسية مقبولة ؟
- كيف يمكننا تحفيز العنصر البشري أحد المكونات الرئيسية للإدارة للاندماج في مسلسل

وعمليات الإصلاح والتحديث بل ويكون المبادر إليها والمفعول لها والمستفيد من نتائجها ؟

- كيف يمكن أن نجعل من الإصلاح والتغيير مشروعا مجتمعيا وشأنا وطنيا تنخرط فيه كل الفعاليات والمكونات الأخرى للمجتمع ؟

إن هذه الانشغالات ، مقرونة بتوصيات أشغال مجموعات العمل الستة التي تفاعلنا معها ، قادت عمل الحكومة إلى وضع برنامج متكامل ومترابط يستوعب في مجمله كل المحاور والمجالات التي تشملها مبادرة الإدارة الرشيدة .

وتروم مضامين هذا البرنامج إنجاز المشاريع وتحقيق الأهداف التالية :

أولا : دعم وتعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة والأخلاقيات . تتأسس أطروحة هذا الورش ، على معطى أساسي مفاده أن دعم النزاهة الوطنية يعتبر رافعة أساسية تمر عبرها مختلف الإصلاحات الأخرى ، ذلك أن تفشي السلوكات المشينة يعصف في العمق بنتائج البرنامج الإصلاح على مستوى الفعالية المنشودة للقطاعات العامة والتدبير الأمثل لمواردها .

وعلى هذا الأساس ، يتأكد الموقع المحوري للمعطى الإصلاحي الأخلاقي ودوره الوازن في ضمان بلوغ المجهودات التنموية غاياتها المتوخاة ، حيث يظل

مبدأ تعزيز النزاهة الوطنية وتقليص مستويات الفساد مطلبا لا محيد عنه ورهانا جديرا بالتحقق .

من هذا المنطلق ، فإن المجهود الشمولي للإصلاح الذي تعتمده الحكومة المغربية يندرج في صلب توطيد أسس نظام وطني للنزاهة ، اعتمادا على آليات التحسيس والوقاية والزجر أو الردع لترسيخ القيم الأخلاقية بالحياة العامة .

وفي هذا الإطار، تنصرف الجهود إلى ما يلي :

* إعادة بناء العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها على أسس وقيم وسلوكات جديدة تتجه نحو إرضاء المواطن والمقاولة ، وخلق علاقات متوازنة تتجاوز مفاهيم الانغلاق والتعتيم وتكريس القطبية الإدارية لتنفتح على المفاهيم الجديدة لدولة الحق والقانون ،

* تثبيت ثقافة جديدة قوامها ترسيخ الوضوح والشفافية والنزاهة في مجال التدبير العام ،

* تعزيز الإطار المؤسساتي للوقاية من الفساد بالعمل على تفعيل المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة حول الفساد القاضية بإحداث هيئة مستقلة للوقاية من الفساد ،

* دعم الجانب التحسيسي في استراتيجية محاربة الفساد من خلال برامج إعلامية وتكوينية تستهدف مختلف شرائح المجتمع ،

* سد بؤر ومواطن الفساد من خلال التحقيق من الإجراءات وتعميمها لدى المتعاملين مع الإدارة ،

تكـريس مبـادئ المسـؤولية والمسـاءلة فـي تسـيير دواليب الإدارة العمومية ،

* تطوير أنظمة التتبع والمراقبة والتدقيق ،

* تعبـــئة مجـموعة من المقتـضيات القانونية التي تسـمح بتفعيـل ودعـم دور القضـاء لاقتيـاد السـلوكات المشينة نحو ساحات الإدانة والزجر .

ثانيا : تثمين الموارد البشرية والرفع من قدراتها بالوظيفـة العامـة(أو الخدمـة المدنيـة)، باعتبارها فاعلا مـؤثرا فـي حركيـة الإصـلاحات عبـر مراجعـة نظـام التوظيف وأنظمـة التكوين وتطـوير مسار الحياة المهنيـة للموظفين في اتجاه ترسيخ الجدارة والعدل والاستحقاق .

ولعل أهم منطلق اتخذته الحكومة المغربية لتحقيق هذه الغايـة هو اعتمـاد السنة الفارطـة لبرنـامج المغـادرة الطوعيـة (انطلاقـة) الـذي يهـدف إلـى معالجـة إشـكالية توزيـع المـوظفين وامتصـاص التضـخم الـذي كـان يطـال بعـض فئاتهـا وتمكـين الدولـة مـن تركيـز توظيفاتهـا المســتقبلية علــى حاجياتهــا الحقيقيــة فــي الوظــائف والكفاءات .

وقـد تـم فـي هـذا الإطـار اتخـاذ ووضـع المشـاريع التالية :

* إعـداد الـدلائل المرجعيـة للوظـائف والكفـاءات وتعميمها بجميع القطاعات الوزارية على الأمد المتوسط والتي ستمكنها من التحليل الكمي والنوعي للحاجيات من

الموارد البشرية ، ويسمح لها بتحديد الأنشطة الخاصة بها والتوفر على جرد دقيق للكفاءات المرتبطة بها ،

* دعم التكوين (التدريب) المستمر بالإدارات ، حيث أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بوضع التوجهات العامة في هذا المجال بقصد توحيد الرؤى بين جميع المتدخلين توجيه كل الإدارات إلى إعداد مخططات قطاعية تلائم طبيعة اختصاصاتها ومجالات تدخلها وفق استراتيجية وطنية تعكف الحكومة على وضعها في هذا المضمار ،

* تعزيز تقييم الأداء بالإدارات العمومية ، حيث أصدرت الحكومة أيضا مرسوما يهدف إلى إقرار نظام فعال لتقييم أداء الموظفين كفيل بتقدير مردوديتهم الحقيقية على أسس ومعايير موضوعية ، كما يؤسس لمقاربة جديدة لمنظومة تقييم الأداء تقوم على إشراك الموظف في عملية التقييم وإبراز أهمية هذه العملية على أساس النتائج المحصل عليها مقارنة بالأهداف المرسومة ،

* تعديل ودعم بعض مقتضيات النظام الأساسي العام للخدمة المدنية من خلال إعداد مشروع قانون يرمي إلى :

- اعتماد نظام المباراة كوسيلة وحيدة للتوظيف،
- إصلاح نظام الترقي في الدرجة باعتماد آليتي الكفاءة المهنية والاختيار ،

- توسيع مجال إعادة الانتشار وتخويل إجراءات تحفيزية للموظفين المعاد انتشارهم بالعمل على إحداث بورصة للحركية وإعادة الانتشار ، التي ستمكن من وضع برامج لإعادة الانتشار بناء على العروض والحاجيات المعبر عنها من مختلف الإدارات ،

- تحديد مجال الاستثناء من قاعدة المنع من مزاولة الموظف لنشاط يدر عليه دخلا .

* دعم دور المدرسة الوطنية للإدارة في اتجاه توسيع مجال التكوين (التدريب) التطبيقي والميداني وكذا التكوين المستمر ، ليشمل التخصصات المتعلقة بالتدبير العمومي والدبلوماسية والاقتصاد والتدقيق ومراقبة التدبير ،

* إصلاح منظومة الأجور أو الرواتب وذلك من أجل تجميع الأنظمة الأساسية وإعادة هيكلة الأطر من خلال اعتماد ثلاثة مستويات وظيفية هي : مستوى التصور، مستوى الإشراف ومستوى التنفيذ .

ثالثا : دعم اعتماد مناهج الإدارة الإلكترونية وتطويرها :

يتجلى الهدف العام المسطر في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، في تزويد المواطن بخدمات ذات جودة عالية وتيسير نفاذه إليها وتمكينه من الحصول على طلباته وخدماته بصفة شفافة ومنتظمة .

وفضلا عن إنجاز العديد من المشاريع في إطار الحكومة الإلكترونية كإحداث البوابة الوطنية بجميع مكوناتها والبوابة الإدارية التي تهدف إلى وضع دليل إلكتروني للإدارة والإجراءات والمساطر الإدارية ، والعدالة الإلكترونية والمتمثلة في المشاريع المنجزة خاصة فيما يتعلق بمكتب الضبط بالمحاكم وتنفيذ الأحكام والسجل التجاري والخريطة القضائية للمملكة والمالية الإلكترونية المتمثلة في اعتماد تكنولوجيا المعلوميات على مستوى المصالح الجمركية والتتبع على الخط لبعض الخدمات العامة ، فقد حددت الحكومة برنامجا وطنيا لوضع ما يقرب من 200 خدمة على الخط.

وفي هذا الصدد ، يمكن رصد بعض المشاريع المقررة برسم سنتي 2006 و2007 فيما يلي :

- إحداث بوابة إلكترونية خاصة بالضرائب والرسوم الأساسية ، وذلك في إطار برنامج الضرائب الإلكترونية يهدف إلى التصريح والأداء الإلكتروني للضرائب ،
- إحداث البطاقة الوطنية البيومترية ،
- تعميم الوسائل التكنولوجية الحديثة بالمؤسسات التعليمية ،
- تدبير ومعالجة رخص السياقة والبطاقات الرمادية عبر نظام إلكتروني ،
- إحداث بوابة إلكترونية للسياحة والصحة وعروض العلاجات ،

- إصـــدار مشـــروع القـــانون المتعلـــق بـــالتوقيع الإلكتروني ،

- إرساء إطار مركزي للإدارة الإلكترونية يهدف إلـــى ربـــط الأنظمـــة المعلوماتيـــة عـــن طريـــق التبـــادل الإلكتروني للمعطيات بصفة آمنة ومنظمة بين مختلف الإدارات المعنية ،

- إصدار مشروع التدبير المندمج للنفقات العمومية عبر نظام إلكتروني،

- إحداث البطاقة المهنية المتعددة الوظائف بهدف إرساء نظام لتحديد الهوية ،

- تدبير المساطر الداخلية على مستوى الولايات عبر نظام إلكتروني ،

- إرســـاء تـــدبير منـــدمج لعلاقـــات الحكومـــة مـــع البرلمان، في إطار برنامج البرلمان الإلكتروني ،

- مشروع تعميم التدبير الإلكتروني لقطاع العدل بجميع محاكم المملكة .

رابعا: تبسط الإجراءات والمساطر الإدارية:

يتجلى الهدف من هذا الورش في التقليص من التكاليف المترتبة عن الخدمات العمومية المقدمة إلى المواطن والمقاولة وتحسين تقديمها لهما وتيسير نفاذهما إليها، وذلك باعتبار أن المواطن والمقاولة هما هدف كل تحديث وتطوير.

وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت الحكومة مشروعا يدعى "**إدارتك**" يهدف إلى تعميم المعلومات حول المساطر والإجراءات الإدارية للاستفادة من الخدمات العامة الأكثر تداولا من طرف المواطن.

ويرتكز هذا المشروع على ثلاث قنوات تواصلية وهي:

* برنامج تلفزي "**إدارتك**" يهدف إلى بث نشرات تلفزية حول المساطر والإجراءات الإدارية لإحاطة المواطنين بها،

* موقع إلكتروني للخدمات العامة لتيسير وتبسيط ارتباط المواطنين بالإدارة وتعزيز علاقات الثقة بينهما،

* مركز الاتصال الإداري الذي يسدي خدمات في هذا الشأن للمواطنين سواء مباشرة أوعبر الهاتف.

كما يشمل البرنامج مؤسسة عملية تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية من خلال سن مشروع مرسوم يحث المصالح الإدارية وإلزامها بوضع لوائح الإجراءات والوثائق الضرورية للمعاملات الإدارية الشائعة التداول بمداخل الإدارات لتمكين العموم من الاطلاع عليها مع تحديد الوثائق المطلوبة وتحديد أجل تقديم الخدمة.

خامسا: دعم الشفافية في تدبير المالية العامة :

يستمد موضوع دعم الشفافية في تدبير المالية العامة أهميته من الأهداف الاستراتيجية التي ترمي

الدولة إلى تحقيقها والمتمثلة في تطوير نظام تدبير الميزانية ونظام التتبع والمراقبة والتدقيق من خلال تدعيم مبدإ المساءلة ومراقبة التدبير وتقوية المراقبة الداخلية وتدعيم دور الرقابة البعدية على الإنفاق العام.

وتشمل التدابير والمشاريع المبرمجة في هذا الصدد إصلاحات تهم تدبير الميزانية وتطوير النظام الضريبي ومراقبة النفقات العامة.

فيما يخص تدبير الميزانية :

-وضع الإطار المتعدد السنوات للميزانية لتحسين التدبير الشمولي للميزانية في إطار رؤيا متوسطة المدى،

- اعتماد التدبير المندمج للنفقات العامة،

- دعم اللامركزية والاستقلالية في تدبير ميزانية الدولة على المستوى الجهوي،

-اعتماد مبدإ شمولية الاعتمادات للمصالح اللامركزية وتعزيز المسؤولية على الصعيد الجهوي والمحلي بنهج التعاقد بين الإدارات المركزية والمصالح اللامركزية في شأن تنفيذ وتدبير الميزانية وذلك بهدف تحقيق التدبير على أساس النتائج بدل الوسائل. هذا المبدأ الذي يمكن المصالح الآمرة بدفع النفقات من مرونة أكثر في تدبير النفقات العامة،

وبخصوص نظام المراقبة ، فإن التدابير المبرمجة تهدف إلى :

- إعادة النظر في المراقبة القبلية وتعزيز المراقبة البعدية ،
- إحداث مخاطب وحيد بالنسبة للإدارات الآمرة بدفع النفقات ،
- تقليص التكلفة المترتبة عن ممارسة المراقبة ،
- إعادة توجيه ما أمكن من مراقبة وزارة المالية نحو المراقبة البعدية وتقييم النتائج وتدقيق الأداء.

والجدير بالإشارة إلى أن الحكومة المغربية أصدرت مرسوما في هذا الشأن في شهر فبراير من هذه السنة يقضي مديريتين للمراقبة تابعتين لوزارة المالية وهما مديرية مراقبة النفقات والخزينة العامة، بحيث دخل هذا الإصلاح تدريجيا حيز التنفيذ هذه السنة ليحقق غاياته على الوجه المطلوب خلال سنتي 2012-2013 و 2016 بالنسبة للجماعات المحلية .

ويشمل هذا الإصلاح أربعة أوراش هي :

- إدماج هياكل الخزينة العامة للمملكة والمراقبة للالتزامات بنفقات الدولة وتطوير مراقبة تنفيذ النفقات ،
- دعم قدرات تدبير الآمرين بصرف أو بدفع النفقة،
- متابعة إصلاح الميزانية ،
- تطوير وظائف التدقيق والتفتيش .

كما سيشمل إصلاح منظومة الموازنة إعادة النظر في مكونات النظام الضريبي من أجل شفافية أكبر وسهولة أكثر. وتهم هذه المراجعة:

- إصلاح الضريبة على القيمة المضافة في اتجاه توحيد النسب وتقليص الإعفاءات،
- إصلاح النظام الضريبي المحلي لأجل التناسق والتبسيط،
- تحسين منظومة الضريبة على الدخل حتى تصبح أكثر شفافية وأكثر تحفيزا على الإستثمار.

سادسا: تقديم الخدمات العامة والشراكة مع القطاع الخاص وإصلاح القوانين :

يتجلى الهدف العام من هذا المحور في تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لتقديم الخدمة العامة وجودة القوانين ، وذلك من خلال المساهمة في تحسين الإطار المتعلق بالاستثمار والتنمية الترابية للمغرب .

ففي مجال المساهمة في تحسين الإطار المتعلق بالاستثمار، تتمحور أهم الإجراءات المعتمدة حول ما يلي :

* تعزيز اللجنة الوطنية للمساطر المتعلقة بالاستثمار، وذلك من خلال تنظيم مدارسة بالمغرب للمساهمة في تحسيس متخذي القرار لتبسيط الإجراءات،

إضافة إلى وضع وتعميم دليل لتبسيط الإجراءات والتخفيف من المساطر المرتبطة بالاستثمار ،

* إحداث أقطاب جهوية في إطار استراتيجية تنمية القطاع الصناعي ،

* تحديد الممارسات الجيدة لأجل دعم مسار تحرير القطاعات الاقتصادية ، وذلك من خلال :

- تحديد القطاعات ذات الأولوية ،
- تقييم التجارب الوطنية ،
- تحليل الإطار المؤسساتي للتدبير المفوض (للقطاع الخاص) .

وبخصوص إصلاح القوانين ، ترمي الإجراءات المعتمدة إلى إدراج تقنيات تقييم أداء الحكومة المغربية ، واعتماد وسائل لتحسين جودة التشريع وشفافية الإطار القانوني.

وفي هذا الصدد ، تنصب الإجراءات المعتمدة على ما يلي :

* تعزيز إحداث المركز الجهوي لتقييم السياسات العمومية،

* إرساء البرنامج النموذجي (coaching) حول الممارسات الجيدة الدولية في مجال إصلاح القوانين من مختلف القطاعات الوزارية، وذلك لمساعدة المصالح التقنية لهذه المصالح على إعداد القوانين ،

* إعداد ميثاق جهوي لجودة القوانين ،

* وضع مشروع نموذجي لاعتماد دراسة الوقع الاقتصادي للتشريع ،

* تعزيز التواصل بشأن الإطار القانوني في المغرب من خلال تكوين سجل قانوني يمكن النفاذ إليه من طرف العموم ، ويشمل هذا المشروع ، تقنين القوانين والوضع على الخط للإطار القانوني وتغيراته ، إضافة إلى التنسيق مع المقاولات المكونة للسجلات التجارية المتوفرة .

أما فيما يتعلق باعتماد الوسائل لتحسين جودة التدبير العام ، فترمي الإجراءات إلى تعزيز مشروع تقليص نفقات التسيير داخل الإدارات ، من خلال تحديد وإشاعة الممارسات الجيدة لتفويت الخدمات (externalisation).

سابعا: دور المواطن والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام :

تستند الاستراتيجية التي تنهجها الحكومة المغربية في مجال تحديث القطاع العام ، على جعل المواطن أو المرتفق في جوهر ومركز الإصلاح المنشود من خلال وضع آليات تتيح إشراكه كطرف فاعل في مسلسل الإصلاح .

وتتخلص أهم الأهداف المتوخاة في هذا الصدد في تحسين علاقات الإدارة بالمتعاملين معها وترسيخ أدوات

تقييم جودة الخدمات العامة ، وذلك من خلال المشاريع التالية :

- سن مشروع قانون بتحسين علاقات الإدارة بالمتعاملين معها ، لضمان حسن استقبال وترشيد وتوجيه المواطن ، وكذا حقه في النفاذ إلى المعلومات ، إضافة إلى إلزام الإدارات بالرد كتابة على جميع الطلبات والشكايات التي تتوصل بها وذلك وفق أجل محدد ،

- إحداث مراكز جهوية للتوجيه والإرشاد الإداري،

- إجراءات استقصاءات لرأي المواطن حول مدى رضاه عن جودة الخدمات المقدمة إليه ،

- إحداث آليات لإشاعة قيم التنافس بين الإدارات العمومية في مجال تحسين الخدمات العامة ،

- وضع خلايا للتواصل مع المتعاملين مع الإدارة،

- تقييم وتعزيز دور ديوان المظالم وطنيا وجهويا .

سيداتي وسادتي ،

إن برنامج العمل الذي سعد الوفد المغربي بتقديمه أمامكم يحظى بتوافق عام ويرمي إلى تحسين الحكامة في المغرب للرفع من مردودية مصالح الدولة والإستجابة لمتطلبات المواطن والمستثمر ومواكبة التطورات التي يعرفها في هذا الميدان .

وإن المغرب، الذي شرع في إنجاز استراتجيته لحكامة رشيدة منذ عدة سنوات ، مستعد للتعاون مع دول

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومع دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية من أجل تسريع وثيرة إنجاز هذه الإستراتيجية وإغناءها بالتجارب النافعة هنا وهناك.

ولاشك أن دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بما راكمته من تجربة وبما لها من وسائل تقنية وبقدرتها على استقطاب الموارد المالية، سيكون كبيرا لمساعدة دول منطقتنا على المضي إلى الأمام لتطوير نظمنا في الحكامة الرشيدة والمساهمة، بهذا الدور، في التنمية الإقتصادية لبلدانا وفي وضع الأسس البناءة للإستقرار والتفاهم والتكامل في هذه المنطقة الهامة من العالم .

- والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته -